بين الخلاف والود

بسمة النسور

إذا شئنا تحرّي الدقة، والاعتراف بالواقع، وتسمية الأشياء بمسمّياتها من دون مواربة أو ادعاء موضوعية وبعد نظر، فإن الخلاف، في معظم الحالات، يفسد للود كل القضايا، مع التقدير لصاحب المقولة التي ذهبت مثلاً في أدبياتنا، وزير المعارف والخارجية ونائب رئيس الوزراء، من نهاية العشرينيات إلى نهاية الأربعينيات في القرن الماضي، المفكر الليبرالي المصري، أحمد لطفي السيد. وعلى الرغم من السيرة المهنية الحافلة بإنجازاته، وثقافته العميقة وتجربته السياسية الطويلة، إلا أن مقولته هذه تعبّر، في واقع الأمر، عن سذاجة. وفي أحسن الأحوال، تنطوي على حسن نيات وبقاء سريرة في التعاطي مع طبائع النفس البشرية، القائمة على مبدأي الصراع والتنافس منذ مطلع التاريخ. صحيحٌ أن البشرية تطورت، إلى حد كبير، وأصبحنا نمتلك مقاليد التقدم التكنولوجي والصناعي والمعرفي والحضاري، غير أن غرائزنا العدائية الأساسية بقيت على حالها، متوارية بعناية خلف البذلات الأنيقة وساعات الرولكس والسيارات الفارهة، وكل مظاهر المدنية من رقي وأناقة ولباقة، حيث الرجل الجنتلمان يفكر بعناية بماذا يهدي حبيبته في عيد الحب، والسيدة الرقيقة التي تتقن أصول «الإتيكيت» ترتدي آخر صرعات الموضة، وتحرص على طلاء أظفارها باعتناء، وتشيع منها رائحة عطر باريسي فاخر، تتأهب لتلبية دعوة عشاء رومانسي مع رجلها في ضوء الشموع، حيث يحرص اثناهما على الاستماع باهتمام، والتحدّث بلباقة، وعدم إصدار أي صوت، حين شرب طبق الشوربة الساخنة! لكن هذه الصورة الوردية للحياة سرعان ما تتبدد، حين ظهور أي خلاف أو صراع على السيطرة، يكشُر كل منهما عن أنيابه، ويكشف عن حقيقته التنافسية، وسعيه إلى التفوق وإخضاع الآخر المختلف المتمرّد، لأن الإنسان بالعموم، ومن باب حب الذات، ينجذب إلى من يشبهه في طريقة التفكير، وفي الموقف من القضايا العامة والمعتقد والمزاج. ومهما حاول أدعاء التفهم والحسّ الديمقراطي، والاعتراف بحق الآخر في الاختلاف، إلا أنه، في النهاية، يختار الابتعاد، جرّاء إحساسه بالنفور، ما يطيح أكثر العلاقات العاطفية الأشد متانة وثباتاً. ومهما بلغت درجة تأجيجها، فإنها سرعان ما تنهار، تحت عنوان التنافر والاختلاف. ولا يقف الأمر عند حد العلاقات العاطفية بين الرجل والمرأة، وهي الأكثر تعقيداً، بطبيعة الحال، بل ينصرف إلى أشكال العلاقات الإنسانية كافة، منذ مراحل الطفولة المبكرة، يفضل الأولاد اللعب مع أقرانهم من الذكور، بسبب المشترك من الاهتمامات. كذلك ترفض البنات اقتحام الأولاد (الذكور) عوالمهن الخاصة. يتشاركن في الأسرار الصغيرة، ويشيدن عوالم اللعب الأنثوية الخاصة بهن، بانسجام كبير، مطمئنات إلى ما يجمعهن من مشتركات. وفي مرحلة المراهقة، حين تبدأ شخصية الطفل في التفرّد والاستقلالية، يختار الأصدقاء الذين يشاركونه الطباع والاهتمامات ذاتها، وينضم إلى شلةٍ من نسخ متكرّرة عنه. حتى عند بلوغ ما تُسمى مرحلة النضج، لا نتخلى عن طفولتنا في انتقاء الأصدقاء، فنميل، بشكل فطري، إلى من يشاركنا الآراء والمواقف، ونحاول تجنّب المختلفين عنا، لقناعتنا باستحالة الالتقاء على صعيد إنساني مع النقيض منا.

من هنا، يمكن تبرير مأزق الانغلاق الفكري الذي نقع فيه مختارين، فنحرم أنفسنا فرصة التواصل التي توسع المدارك وتفتح الآفاق باتجاه عوالم أكثر رحابة من حدود معارفنا ومفاهيمنا. بالنتيجة، لا خروج من هذا المأزق إلا بتوافر درجة وعي أعلى ونرجسية أقل، كي نعترف، لأنفسنا على الأقل، بأن الإحساس بالتفوق والأفضلية واحتكار الحقيقة مجرد أسلحة وهمية واهية.

عن خطر الاحتكام إلى الشارع في تونس

المهدي مبروك

تتصاعد حدّة التوتر بين رئاستي الحكومة والجمهورية في تونس، حتى أصبحت تصريحات قصري القصبة وقرطاج لاذعة، بل سامة، بينما تتهاوى مؤشرات الخدمات الاجتماعية ومستوى العيش في البلاد. في هذه المناخات، التقى الرئيس قيس سعيد نوابا من مجلس الشعب، اختارهم على مزاجه، ولم يعد إلى البرلمان ولا إلى رؤساء الكتل ولا إلى أحزابهم، على خلفية أزمة رفضه قبول أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه، بتعلّة شبهة فساد بعضهم لديه، وقد نالوا ثقة البرلمان منذ نحو شهر. وفي اللقاء، ضرب رئيس الجمهورية، كالعادة، بالمعايير والنواميس التي يفترض أن تكون سارية بين مؤسسات الحكم عرض الحائط. ونقلت التلفزة الرسمية مباشرة خطبته أمام نواب لم تسمع لهم صوتا، وهي عادة دأب عليها رئيس الجمهورية في ما يشبه «توجيهات السيد الرئيس» التي كانت التلفزة التونسية، في سبعينيات القرن الفارط، تنقلها، حينما كان الرئيس الحبيب بورقيبة يعتقد أنه «يربّي مجتمعه». غير أن سعيد لن يتمكّن من استعادة تلك التقنية، فهو لا يملك مشروعية بورقيبة ولا كاريزماه. فضلا عن أن مشهد التلفزة الرسمية والوحيدة (مدرسة الشعب/المطيع) اختفى في مجتمع بعجّ مشهده الإعلامي بمئات الفضائيات، فضلا عن الشبكات الاجتماعية للتواصل. كان الخطاب عنيفا مقزّعا مستفزّا للجميع، تحتفظ منه بجملة يتحفنا بها الرئيس كلما خطب في أشخاص يحيلهم، في حضرته الوهاجة، إلى بَكم تُصيبهم اللثغة، أو على الأصح رئاسة الجمهورية، بخرس فظيع. الجملة («الشعب من أمامكم، وأنا وأحد منه، والدستور من ورائكم، فأين المفر؟»، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، يجيبه رئيس الحكومة الذي كان قد اختاره هو قبل نحو ستة أشهر: «لن أستقيل». ولست جنديا يفرّ من جبهة المعركة»، خصوصا وأن الخصام السياسي غير معني بحسم الخلاف أصلا، وبكتفي بحماية البلاد، وقد سقط منه، أخيرا، خمس ضحايا غدرت بهم الجماعات الإرهابية. لذا المتمنّى أن تكون صناديق الاقتراع ما يُحتكم إليها لفضّ النزاعات وحسم الصراعات والخيارات، غير أننا نعود مجدّدا إلى هذا الكابوس الذي سيرافقنا، ونحن نسحق تقريبا تحت جبل المصائب، كورونا، إفلاس، شعبوية... اللهم رحمات.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

اليمن بين منقذ أميركي مرتجى ومتهور انفصالي

محمد صالح المسفر

في البداية، لا بد من إدانة العدوان الحوثي على مطار أبها المدني في جنوب السعودية وشجبه، وكذا التصعيد الحوثي المسلح في مأرب، فيما تُبذل جهود دولية لإنهاء الحرب الدائرة في اليمن.

1

اليمن العزيز تنهشه حروب محلية وأخرى خارجية، إلى جانب الجهل والمرض والفقر. هناك قوى محلية تغذّ في عضد وحدة اليمن وقوته، لتحقيق مصالح آنية ذاتية وفئوية، فهل من سبيل للخروج باليمن من أزماته إلى عالم النور والنماء والوحدة الصادقة المبنية على العدل والمساواة بكل ما تعنيه تلك الكلمات؟ ما السبيل إلى منع التدخل في شؤونه الداخلية، وبناء وحدته الوطنية والجغرافية؟ هل يهم جيران اليمن أمن دولته واستقرارها وازدهارها وسيادتها؟ أسئلة تثار في كل محفل، لكن أصحاب الأنانية والأهواء والمصالح الذاتية والتابعين تتهرب وتبتعد عن الإجابة عن تلك التساؤلات.

2

شرعن الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، الحرب على اليمن، بما عرفت بحملة «عاصفة الحزم» عام 2015، والتي أعلن عن إطلاق رصاصتها الأولى من واشنطن، وهي تحالف عسكري قادته السعودية لاستعادة الشرعية، بعد أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء بقوة السلاح. واحتجزوا رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، الذي فرّ فيما بعد إلى عدن، العاصمة الثانية للدولة اليمنية، ثم إلى مسقط، ومنها إلى الرياض، وبقي مستقرا فيها، ولم تضع الحرب أوزارها بعد.

أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، أخيرا، وقف دعم الولايات المتحدة العسكري للتحالف السعودي الإماراتي في الحرب في اليمن، وجاء في بيانه، تحديدا، «وقف دعم أي تحرّك عسكري هجومي من التحالف»، وهذا يتماشى مع ما قدّمه للرأي العام الأميركي في مشروعه الانتخابي، وعيّن بايدن مبعوثاً خاصا إلى اليمن، ذا خبرة في شؤون منطقة الشرق الأوسط كما يقال، أوكلت إليه ثلاث مهام، تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والاستيراد التجاري للسلع الأساسية، وتنشيط الدبلوماسية الأميركية مع الأمم المتحدة في هذا الشأن. ويستنتج من هذا أن مهمة المبعوث، تيم ليندر كينغ، إنسانية. وقد لوحظ أن إلغاء الرئيس بايدن قرار سلفه، ترامب، اعتبار الحركة الحوثية إرهابية، زاد من فعاليتها القتالية في مأرب ضد السلطة الشرعية، وفي عمق الأراضي السعودية. كما أن سماح إدارة بايدن بترخيص المعاملات، بما فيها البنكية، مع الحوثيين، تحت ذرائع إنسانية، يُظهر أنه ليس لدى الإدارة الأميركية الجديدة مشروع محدّد البنود، لإنهاء الحرب في اليمن، والعودة بالشرعية إلى سابق عهدها، ومن ثم تجري ترتيبات بناء الدولة اليمنية على أسس حديثة.

3

في الجانب الآخر، نشط قادة انفصال جنوب اليمن عن شماله، بدعم إماراتي أحيانا، وغض الطرف سعوديا أحيانا أخرى. وهذا رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، وهو زعيم دعاة الانفصال، يتوجه إلى موسكو لينشد العون لمشروعه الانفصالي، كما صرح بذلك لتلفزيون آر تي الروسي. يقول إنه لبّى دعوة رسمية من الحكومة الاتحادية الروسية، فيما تفيد رواية أخرى بأنه من طلب زيارة موسكو. وفي كلا الحالين، ما هي النتائج التي توصل إليها هناك. لقد طلب كما جاء في لقائه المتلفز «أن يكون لموسكو يد في الشأن اليمني الجنوبي، أن إلغاء الرئيس بايدن قرار سلفه، ترامب، اعتبار الحركة الحوثية إرهابية، وسحقه. المجتمعات العربية بحاجة ماسّة إلى أن تعاد الاعتبارات لها، وأن لا تتدخّل دول الإقليم في شؤونها، وعدم وجوب جعل العلاقات والشراكات حجر الزاوية في النهج الاستراتيجي الأميركي الشامل، على حساب إبقاء الفساد والتوترات الكامنة الأخرى في المنطقة.

ما هي ضرورات العرب من الرئيس بايدن؟ خمسة أمور يمكن أن يفعلها بايدن ستحدث فرقاً حقيقيًا في الشرق الأوسط:

أولا، على إدارة بايدن أن تعيد على الفور تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إذ قطع الرئيس السابق، ترامب، ثلاثمائة مليون دولار من التمويل المخصص لتعليم ما يقرب من نصف مليون طفل والتطعيمات والعيادات الصحية لثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني، وغير ذلك من أشكال الدعم الأساسية. هذه الأموال إجراءات ملموسة تنقذ الأرواح، وتشير إلى خروج عن سياسات ترامب الخبيثة.

ثانيا، على بايدن أيضا إلغاء تجميد مائتي مليون دولار في تمويل الاستقرار في سورية الذي جمّده ترامب، فور إعلانه أن الولايات المتحدة ستترك سورية «قريبًا جدًا»، وتترك «لأشخاص آخرين يعتنون بها». وبالطبع، تم نقض هذا القرار، ولكن تعليق الأموال لم يتم، بينما كان التمويل الأصلي للشمال الشرقي، وهناك حاجة أيضا لدعم لإدلب، حيث يتجمع ثلاثة ملايين شخص في ظروف مأساوية قاسية، وينام بعضهم في العراء، حتى مع بقاء التسوية السياسية بعيدة المنال، يمكن عمل الكثير للتخفيف من حدّة الوضع هناك.

ثالثا، على بايدن أن يلتفت إلى العراق الذي يعاني الأمرّين منذ احتلته أميركا عام 2003، ويُنهي معاناة الناس القاسية، وهذه مهمة أخلاقية في السعي إلى الحدّ من نفوذ إيران في العراق، وإعادة إعمار مدينة الموصل المسحوقة، والتي تمّ تدميرها عن قصد وتزصد، وإعادة النظر في مشروعية النظام الحاكم الذي أشاع الفساد والتزوير والمحاصصات والتمايز الطائفي في العراق.

رابعا، على الإدارة الجديدة مراجعة ما يسمى فحص ترامب الشديد للاجئين وإلغاؤه، حتى بعد إلغاء «حظر المسلمين»، ويجب إلغاء عقبات عهد ترامب لتمكين اللاجئين من السفر بالفعل، واتباع سياسة نظيفة بعيدة عن التفرقة الدينية والعرقية والثقافية.

خامسا، على فريق الأمن القومي التابع لبايدن منح الأولوية لكبح جماح إيران، واختراقاتها العراق ولبنان وسورية واليمن وغيرها، فضلا عن إعادة تحديد العلاقة مع تركيا، بينما يبدو أن قائمة القضايا الخلافية تتزايد، فيما هناك ميزة عملية واستراتيجية لإعادة العلاقة إلى مسارها الصحيح، أو على الأقل بدء عملية هادئة لبدء تفريغ مجالات الخلاف الرئيسية من العراق إلى سورية إلى ليبيا، ويمكن أن تكون تركيا مُيسّرًا مهمًا للمصالح الأميركية، أو عائقًا خطيرًا.

وأخيراً، من غير المحتمل أن يتم الانتهاء من هذه التوصيّة الأخيرة خلال أول مائتي يوم، ولكن يجب إطلاقها خلال هذا الأطار الزمني، نظرًا إلى تأثيرها على أولويات الشرق الأوسط.

(مؤرخ عراقي)

> على فريق الأمن القومي التابع لبايدن منح الأولوية لكبح جماح إيران، واختراقاتها في العراق ولبنان وسورية واليمن وغيرها

ضد سياسة الهجرة التي سنّها دونالد ترامب، نيويورك 2020 (أريك مكغريغور/Getty)

> لن يستقر الأمن على حدود اليمن، ما لم تتوفر الإرادة السياسية عند دول الجوار، والنخب بأن الحرب ليست الحل

بريطانيا أو إسرائيل، وليس ضمن دولة موحدة بموجب اتفاق حاول الانفصاليون إلغاءه عام 1994.

يقول عيدروس، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يترأسه عضو في حكومة الدولة اليمنية بموجب اتفاق الرياض، أن «الحوثية أمر واقع». إذا كان الحال كذلك، واحتلال الحوثيين العاصمة صنعاء مرحّب به، فلماذا تحاربهم الدولة اليمنية، بقيادة هادي، وعضوية حزب الزبيدي؟ وما هو جدوى التحالف العربي الذي تقوده السعودية لنصرة الحكومة الشرعية؟

تتضمن مقابلة عيدروس الزبيدي المتلفزة كل المتناقضات وعدم اليقين، يصر على الاحتفاظ بكل مليشياته المسلحة، ويرفض رفضا قاطعا جعل السلاح بيد الدولة صاحبة السيادة، ويؤكد رفضه تعيين الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيسا لمجلس الشورى، ويقول إن لا دور لرئيس هذا المجلس المعين، ولن يعترف به. والسؤال: إذا كان حال الرجل هو هذا، فلماذا الاعتراض عليه ابتداء؟ ويحلق الزبيدي في سماء السياسة الدولية بقوله من دون مقدّمات «نحن باركنا السلام مع إسرائيل، وإذا أقمنا دولة في الجنوب فهو ضده، كما أن ضباط والده حافظ الأسد تقاعدوا عن الخدمة بحكم أعمارهم، وبحكم تخلّص الأسد الابن ممن سمّوا الحرس القديم مع بداية حكمه سورية، وتمكّنه من مسك خيوط الدولة الأمنية.

والاحتمال الآخر أن تكون روسيا أدارت فوهات أسلحتها باتجاه قوات الأسد بديلا عن وجهتها الحالية، حيث لا تزال تقصف مناطق المعارضة، وتقف على الضفة التي يقف عليها نظام الأسد، فهل لدى جمال سليمان معطيات تمنحه الشعور بإمكانية انقلاب الرئيس الروسي بوتين على الأسد، ومنح السوريين فرصة التعافي مع شأنهم السوري، وفق ما أراده صاحب الاقتراح بنيأته الحسنة، "لإحداث خرق في حالة جمود الملف السوري، واعتبار تشكيل المجلس العسكري أكثر المقاربات واقعية وأكثرها ضمانا لوحدة سوريا وإيقاف دائرة القتل والدمار والانتقال السياسي الآمن لتنفيذ القرار 2254».

إنه الوهم الإيجابي الذي يتفوّق على قدرتنا بتحليل الواقع، ويقدّم حلولاً خارج سياق المعطيات على الأرض، ويحسن الظن بالطرف الآخر وصولاً إلى تصوّر إمكانية تنازله عن سلطة دافع عنها بالتضحية بجيشه، وبقتل نحو مليون سوري، وتشريد نصف سكان سورية. وإذ برّر جمال سليمان ذلك بأنه رأي شخصي، وأنه يجدها المقاربة الواقعية، فإن السؤال هو عن مدى قناعته بحكم العسكر وديمقراطيتهم ليتنازلوا عن امتيازاتهم، في وقتٍ لم يستطع عموم السوريين أن يأمنوا شر السلطة في مؤسسات المعارضة التي تحوّلت إلى ملكيات خاصة بمنع تداول مناصبها، فهل هو الحديث هنا عن مجلس عسكري ملائكي، غير ما هو شائع في مقاربات الدول التي أخذت بهذه التجربة، مصر أو السودان مثلاً؟

يمكن لروسيا أن تأخذ المقترح بعنوانه العريض، ولكن ليس لحكم سورية لمرحلة انتقالية، بل لإعادة سيرتها في تشكيل فيالقها في سورية على غرار الفيلق الخامس. وقد يكون لسيرة العميد مناف طلاس التي تلقى القبول من بعض النظام وبعض المعارضة ما يقوّي فكرتها في تشكيل جيش رديف، تقاوم به النفوذ الإيراني الذي يستقوي به النظام، ويفتح احتمالات تمرّده على موسكو، بعد إشاعة روح التفاؤل بالتقارب الأميركي الإيراني، وتجاهل الرئيس الأميركي جو بايدن الملف السوري في أولوياته الخارجية، خلال خطابه في الرابع من فبراير/شباط الحالي، ما يشجع النظام على تمتين علاقته مع إيران على حساب موسكو، وليس التخلي عن سلطته لحساب مجلس عسكري تقرّه موسكو وتستفيد منه المعارضة من دون النظام.

(كاتبة سورية)

بين جمال سليمان ومناف طلاس

سميرة المسالمة

أعاد الفنان السوري جمال سليمان، في زيارته موسكو أخيرا، ولقائه، مع آخرين، وزير الخارجية، سيرغي لافروف، ومسؤولين روسا آخرين، إحياء اقتراح بتشكيل مجلس عسكري، كان قدّمه للجانب الروسي قبل سنوات، على أنه «حل سحري»، ربما قابل لتطويع الرئيس بشار الأسد، وإحداث التغيير اللازم الذي تنشده ثورة السوريين. وهو، حسب المقترح، يتطلب تنازلا عن السلطة، يقدّمه الأسد طواعية وبنفس راضية، يسلم خلاله سلطاته إلى المجلس المأمول ليحل مكانه... ما بلفت هنا، في مثل هذه الأمنيات الباحثة عن أي منفذ لإنهاء المأساة السورية، مقدار الثقة بأن روسيا، أو المعارضة، تملك من الدالّة على الأسد ما يحقق لهما (إذا اجتمعت إرادتهما على ذلك) تمنياتهما، متجاهلين أن الحديث عن السيناريوهات الخاصة بمرحلة ما بعد الأسد، أو الضفة التي يقف عليها نظام الأسد، فهل لدى جمال سليمان معطيات تمنحه الشعور بإمكانية انقلاب الرئيس الروسي بوتين على الأسد، ومنح السوريين فرصة التعافي مع شأنهم السوري، وفق ما أراده صاحب الاقتراح بنيأته الحسنة، "لإحداث خرق في حالة جمود الملف السوري، واعتبار تشكيل المجلس العسكري أكثر المقاربات واقعية وأكثرها ضمانا لوحدة سوريا وإيقاف دائرة القتل والدمار والانتقال السياسي الآمن لتنفيذ القرار 2254».

إنه الوهم الإيجابي الذي يتفوّق على قدرتنا بتحليل الواقع، ويقدّم حلولاً خارج سياق المعطيات على الأرض، ويحسن الظن بالطرف الآخر وصولاً إلى تصوّر إمكانية تنازله عن سلطة دافع عنها بالتضحية بجيشه، وبقتل نحو مليون سوري، وتشريد نصف سكان سورية. وإذ برّر جمال سليمان ذلك بأنه رأي شخصي، وأنه يجدها المقاربة الواقعية، فإن السؤال هو عن مدى قناعته بحكم العسكر وديمقراطيتهم ليتنازلوا عن امتيازاتهم، في وقتٍ لم يستطع عموم السوريين أن يأمنوا شر السلطة في مؤسسات المعارضة التي تحوّلت إلى ملكيات خاصة بمنع تداول مناصبها، فهل هو الحديث هنا عن مجلس عسكري ملائكي، غير ما هو شائع في مقاربات الدول التي أخذت بهذه التجربة، مصر أو السودان مثلاً؟

يمكن لروسيا أن تأخذ المقترح بعنوانه العريض، ولكن ليس لحكم سورية لمرحلة انتقالية، بل لإعادة سيرتها في تشكيل فيالقها في سورية على غرار الفيلق الخامس. وقد يكون لسيرة العميد مناف طلاس التي تلقى القبول من بعض النظام وبعض المعارضة ما يقوّي فكرتها في تشكيل جيش رديف، تقاوم به النفوذ الإيراني الذي يستقوي به النظام، ويفتح احتمالات تمرّده على موسكو، بعد إشاعة روح التفاؤل بالتقارب الأميركي الإيراني، وتجاهل الرئيس الأميركي جو بايدن الملف السوري في أولوياته الخارجية، خلال خطابه في الرابع من فبراير/شباط الحالي، ما يشجع النظام على تمتين علاقته مع إيران على حساب موسكو، وليس التخلي عن سلطته لحساب مجلس عسكري تقرّه موسكو وتستفيد منه المعارضة من دون النظام.

(كاتبة سورية)

> وهم إيجابي يتفوّق على قدرتنا على تحليل الواقع، ويقدّم حلولاً خارج سياق المعطيات

كاريكاتير عماد حجاج

أبا مازن... لا تترشّح رجاء

معن البياري

أما وأن الرئيس محمود عباس (85 عاما) لم يعلن موقفه من مسألة ترشحه أو عدم ترشحه لرئاسة دولة فلسطين في انتخابات يوليو/ تموز المقبل، فذلك مما قد يسوّغ مناداته في هذه السطور إلى أن يبعد عن جوانحه وحواشيه وأخيلته ومداركه نية أن يبقى رئيسا بعد الاقتراع المرتقب. وعندما تصمت اللجنة المركزية لحركة فتح، وأبو مازن رئيسها كما هو معلوم، عن إشهار إعلان واضح في هذا الشأن، فهذا يعود، على الأرجح، لأن الوقت مبكر بعض الشيء، لكنه، على أي حال، يشجع على المناداة هذه. ولكن أوساطا إعلامية فلسطينية تشيع أن الحركة ستذهب إلى خيار محمود عباس مرشحا، ثم رئيسا بداهة. كما أن أسماء، فتحاوية تأتي، ولو عرضا، على أن هذا الخيار محسوم ومؤكد. وكان رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، وهو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قد قالها قبل أزيد من أسبوعين، على شاشة تلفزيون العربي، إن أبو مازن مرشّح الحركة، وإنه يعتقد أن لدى كل إخوانه في اللجنة المركزية الرأي نفسه، غير أن الأمر، في النهاية، يعود إلى الرئيس نفسه. وبتراكم هذا كله، وغيره ربما، وبقياس محكات مجربة، أو بلغة أوضح، بقياس اللاحق على السابق، من المرجح أن ينعقد القرار عند أصحابه، وبدفع مصري وأردني، على أن يترشح محمود عباس في الصيف المقبل، في الواقعة الانتخابية التي مضى استحقاقان مثلها مرتين في السنوات العشر الماضية، ولم يتمّا، فتمدّدت رئاسة الرجل، فقيل إن نقصانا في شرعية هذه الرئاسة قد جرى، بسبب من هذا الأمر. ليست النصيحة، ولا الإنشاء الرتيب إياه عن «ضخّ دماء جديدة»، ولا الكلام عن التجديد وما شابهه، وإنما الضرورة شديدة الإلحاح هي ما توجب على الرئيس محمود عباس أن يسلم رئاسة دولة فلسطين لغائرٍ غيره في انتخابات الصيف المقبل. لو قلنا إن عمره، متعه الله بالصحة، 85 عاما (وثلاثة أشهر) سبب لهذه الضرورة، فهذا صحيح، لكنه ليس وحده، فثمة تطلع فلسطيني وفير، وكثير، إلى أن يرتاح أبو مازن، ورزملاء له غير قليلين، منهم سعيدنيون في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. هناك حاجة قصوى لأن يتقدّم شباب من أهل الكفاءة والمقدرة، وممن تعلموا وعرفوا العالم وشروطه، إلى دواليب المسؤوليات وصناعة القرار في مختلف وجوهه، سيما السياسي المتصل لزوما بالموضوعة الوطنية. وإن يشيع في أجواء الكلام الفلسطيني المعوم، والمسترسل، والمكرور المضجر، عن إحياء منظمة التحرير وتفعيلها، فإن الثقة في الذين يرددونه مفقودة إلى حد بعيد، ليس فقط لأن ياسر عبد ربه مكث عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير 48 عاما، ممثلا عن الجبهة الديمقراطية ثلاثة عقود، ثم ممثلا عن منشقين عنها نحو عقدين، بل أيضا لأن محمود عباس نفسه يقيم في اللجنة نفسها، عضوا ثم رئيسا، منذ 38 عاما، ولأن أعضاء راهنين فيها مستمرون منذ أكثر من 25 عاما. وأيضا وأيضا، لأن 70 عاما هو متوسط أعمار جميع الأعضاء، وقد رحل منهم صائب عريقات الذي اعتصم رحمه الله، برئاسة دائرة المفاوضات مع إسرائيل 25 عاما. قصة الأعمار والأجيال لا يؤتى عليها هنا للتبخيس من حكمة العتاقي، وللتعظيم من شأن الشباب والمحدثين، وإنما للتذكير بأن أبو مازن وأبو عمار وأبو جهاد وأبو إياد (وغيرهم) كانوا ثلاثينيين، أو أقل، لما قادوا الحركة الوطنية الفلسطينية في طورها البيروتي وقبله الأردني، وعندما كانوا يجالسون الزعيم جمال عبد الناصر (مات عن 52 عاما بالمناسبة)، ولذلك يصير من طبائع الأمور أن تتدافع الأجيال وتتزاحم، ويكون كاريكاتوريا أن يبقى نايف حواتمة أمينا عاما للجبهة الديمقراطية منذ 51 عاما (هل أخطأت في العد؟). أما ما أنجزه محمود عباس وأعطاه، فلكل مقام مقال، والمقام هنا أن يطلب منه أن يرتاح، أن يترك مطرحه لشاب ينتخبه الفلسطينيون، صاحب رؤية وبرنامج وطني. ولا نظلم الرئيس الفلسطيني إذا قلنا له إن رهانات غير قليلة خاضها أخفقت، ليس لاختلال موازين القوى فقط، وإنما لنقصان الكفاءة والأهلية. ولا يُرمى فخامته بهذا الكلام هنا، تجريحا، وإنما للقول إنه اجتهد وأصاب أحيانا، وفشل أحيانا أكثر. لقد حمى الفلسطينيين من جوائح وجرائم إسرائيلية كثيرة، غير أنه في غير أمر وأمر لم يفلح، بل كان في مرات غير قليلة مسؤولا (وغيره) عن تدهور الحال الفلسطيني إلى القاع الذي يقيم فيه.

أخانا، أبا مازن، كم ستكون حصيفا ومقدرا لو لم تترشح لانتخابات رئاسة فلسطين. من أجلك، لا تفعلها، رجاء.

مخاطر تعثر المفاوضات النووية

سامح راشد

قبل إعلان فوزه برئاسة الولايات المتحدة، كان فريق بايدن الرئاسي وطهران يتبادلان رسائل وإشارات إيجابية، توحي بأن الملف النووي بانتظار اتفاق سريع وسهل، لا ينقصه سوى تأكيد فوز بايدن بالرئاسة. واستمرت هذه الروح الإيجابية الظاهرية، طوال فترة تشكيك ترامب في نتائج الانتخابات. بعد إعلان فوز بايدن بشكل نهائي، وتوليه الرئاسة رسمياً في 20 الشهر الماضي (يناير/كانون الثاني)، تغيرت لهجة الرسائل والإشارات الصادرة من الجانبين ومضامينها. ليبدأ كل منهما في استبدال التحدّي بالمغازلة والتشدد بالتودد. ودخل الطرفان في لعبة عض أصابع، عبر تصريحات وبيانات رسمية من المسؤولين هنا وهناك. حتى هنا، يبدو الأمر طبيعياً من منظور أصول التفاوض والترتيب المنطقي للمواقف. غير أن ذلك المشهد ليس كل الحقيقة، فقد كشفت أنباء، سرّبها الإعلام الإسرائيلي، أن المفاوضات بين طهران وواشنطن بدأت بالفعل، وأن المباحثات بينهما جارية منذ أسابيع، من قبل تولي بايدن رسمياً. وأطلعت واشنطن تل أبيب على محتوى تلك المباحثات. وبعد تولي جو بايدن بأيام قليلة، دعت طهران الأوروبيين إلى الوساطة، وبادرت باريس بعرض الاضطلاع بهذه الوساطة. وفجأةً توقفت تلك البوادر الإيجابية، وتحول الموقف إلى النقيض. فتغيرت اللهجة الإيرانية، وامتلأت بالتحدّي للجانبين، الأميركي والأوروبي معاً، إلى حد الجمع بينهما في الخطاب الرسمي للمسؤولين الإيرانيين. وهي سابقة لم تحدث منذ أعلن ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي قبل عامين. حينها اتهمت طهران أوروبا بالخذلان والضعف أمام واشنطن. لكن وقتئذ كان السبب قوياً، إذ لم تنجح جهود الأوروبيين في ثني ترامب عن قراره، ولم تتمكّن أوروبا من تعويض إيران عن التداعيات السلبية للعقوبات الأميركية. ملمح آخر يكشف حقيقة ما يجري بين واشنطن وطهران أخيراً، فقد رفعت إيران نسبة إثراء (تخصيب) اليورانيوم إلى ما فوق 20%، في خطوةٍ يمكن اعتبارها استفزازية، ليس للأميركيين وحدهم، ولكن للأوروبيين أيضاً. بينما اكتشفت بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً لإشعاعية في موقعين إيرانيين، في إشارة إلى أنشطةٍ نووية ربما تنتهك القواعد والضوابط المقرّرة للأبحاث والبرامج النووية السلمية. صاحَب هذه التطورات التي تبدو مفاجئة تصاعدٌ في حدّة الخطاب الرسمي، الإيراني والأميركي على حد سواء. بل ودخل الثلاثي الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) على خط التصعيد الكلامي مع إيران، في أجواء تبدو مخالفة تماماً لتلك الإيجابية التي سادت مرحلة ما قبل دخول بايدن البيت الأبيض... ولكن ينبغي هنا التصحيح، فتلك الأجواء الإيجابية تزامنت مع مفاوضات بين واشنطن وطهران، كشفت عنها تل أبيب. ولأن شيئاً لم يعلن عن تلك المفاوضات من الطرفين الأصليين (طهران وواشنطن)، فالتفسير الوحيد المنطقي للانقلاب في تفاعلات الملف والعاصفة التي هبت فجأة عليه، أن تلك المفاوضات لم تنجح في بلورة تفاهم جدّي بين الجانبين. ومما يؤكد هذه الرؤية ما صدر عن مسؤولي الجانبين، قبل أيام قليلة، بشكل شبه متزامن، عن ترتيب الأولويات بين رفع العقوبات أو العودة إلى الاتفاق النووي، ففجأة ومن دون مبرّر واضح، أعلنت إدارة بايدن أنها لن ترفع العقوبات قبل عودة إيران إلى الالتزام بواجباتها النووية المقرّرة في الاتفاق. وردّت طهران سريعاً بأن رفع مستوى أنشطتها النووية جاء ردّاً على انسحاب واشنطن من الاتفاق، وفرض عقوبات. وعلى واشنطن رفع العقوبات أولاً، والعودة إلى الاتفاق، قبل أن تستأنف هي (إيران) الوفاء بالتزاماتها. تلك المساجلة معتادة بين إيران والولايات المتحدة، لكن توقيتها هذه المرّة شديد الحساسية. إذ هناك خشية حقيقية من امتلاك إيران رؤوساً نووية خلال شهور قليلة. لذا، فإن عضّ الأصابع بينهما حالياً، ليس، بالمرّة، الخيار الأفضل للاستقرار والأمن في المنطقة، وربما العالم.

عندما تصحّح فرنسا التاريخ وتُجري مراجعات للإسلام

محمد سي بشير

بتنا على يقين بأننا لن نصل إلى عام 2022، موعد إجراء رئاسيات فرنسا المقبلة، من دون أن نكون قد شهدنا، بالإضافة إلى كورونا وتقلبات عالمية، استراتيجية واقتصادية جذرية، بل من دون أن نكون قد شهدنا، أيضاً، صراعاً حضارياً من نوع جديد، أبعد من ذلك الذي اقترحه صمويل هنتغتون، في بداية تسعينيات القرن الماضي، بمقاربته للصراع الحضاري في العالم، بمضمونٍ جديد لا يقرأ المشهد المستقبلي، فقط، بمنهجيةٍ جديدة، بل يقوم بتصحيح التّاريخ، وبمراجعة الهويّة الدّينية الإسلامية، تنشط فيها نخبةٌ كانت، حصراً، يمينية، إلى زمن قريب، لكنها توسّعت، في الآونة الأخيرة، لتشمل كلّ تيارات فرنسا الفكرية والسياسية، تحقيقاً لأهداف يؤتى عليها هنا في نقاط.

يكفي، للوصول إلى هذه المشاهد، مطالعة الصحف والمجلات الفرنسية، أو مشاهدة محتوى القنوات الإخبارية الفرنسية، بل مضمون السينما والمسلسلات، سواء على القنوات أو على منصّة نتفلكس، حيث ينتشر هذا التّجهيز المعلّب للعقل الفرنسي، الفرانكفوني والغربي، وتحضيره لتقبّل هذا الهراء الإعلامي الذي يجري إلباسه لبوس التّحليل الثقافي، ويقدّمه إعلاميون، كتّاب وأساتذة كبار مقتنعون بأنّ ما يقدّمونه هو إنقاذ لفرنسا من الانعزالية الإسلامية، أو الهجمة الشرسة للمهاجرين، أصحاب البشرة والثقافة الأخرى التي يصفونها بالمعادية، أو المتربصة بهوية فرنسا بكل أبعادها، كما يحاولون إقناع من يصغي إليهم بأن القوانين لا تكفي لمواجهة هذا العدوان بإجراءاتٍ حاسمةٍ حازمة، والكلّ يسارع إلى اقتراح ما يراه مناسباً لتحقيق ذلك في منافسةٍ محمومة بينهم، لأن الهدف هو الحصول على التّرشيح للرئاسيات، سواء من خلال كسب شعبية أو تأييد سياسي ومساندة من مموّلين، رجال أعمال، صناعيين وإعلاميين.

انتشرت بين هؤلاء الدّعوة إلى اعتبار أنّ انتقاد ماضي فرنسا الكولونيالي هو عين المساس بالرسالة الحضارية لفرنسا، وهي مراجعة غير مقبولة، بالنظر إلى أدوار استراتيجية سمحت لفرنسا بنشر لغتها وإشعاعها الرسالي، حيث كانت السبّاقة، من خلال ثورتها، إلى البدء بإعلان حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية والحرّية، إضافة إلى أنّ هذا الماضي الكولونيالي هو ما سمح بشقّ الطّرق، بناء المدارس والمستشفيات وإنشاء البنى التحتية المعيشية والاقتصادية، بصفة عامّة، لا يمكن، من خلالها، إلا الاعتقاد بأنّ الفترة الاستعمارية لم تكن سلبية، بل كانت مثمرة، أخرجت البلدان المستعمرة من تخلّفها، وأوصلتهم إلى سلم الحضارة، مادة وروحاً، بل إنّ الرّؤى الجديدة ترى أنّ الممارسات الاستعمارية ساهمت في إنشاء الأشكال الجنينية للدولة الحديثة في هذه المناطق (أفريقيا وآسيا)، حيث إنه لولا الاستعمار، لما وُجدت العدالة، الإدارات العمومية، والسّياسات العامّة لكلّ القطاعات، حتّى وإن رافقت ذلك ممارسات تراها الدُّول المستقلّة مظالم استعمارية، وهي، في حقيقة الأمر، وفق تلك الرُّؤية، ضرورية لإدخال ما تعرف بآليات القهر الشّرعي للدولة، وهو ما استمرّ مع الدول المستقلة المستبدة ليتشكل، من ذلك كله، إدراك فكري بأنّ الفترة الاستعمارية قوة دافعة للحاق بقطار الحضارة، وانتقادها هو مراجعة خاطئة للتّاريخ، مشابهة للمراجعة التي يعاقب عليها القانون في الغرب بشأن معاداة السامية، أو ما يُعرف باللّغة الإنكليزية Revisionism.

تركّز هذه الفئة، في مراجعتها للتّاريخ ولمعطيات الهوية، على النّيل من ثقافة الآخر، وتحجيمها بادّعاء أنها لا تحمل قيم الإنسانية والتقدّم التي تحملها قيم الغرب عموماً، والفرنسية خصوصاً. ولهذا، فهي تحيّنت فرصة الجرائم التي ارتكبها الإرهاب للمسارعة إلى غلق المؤسّسات الإسلامية في فرنسا (مساجد وجمعيات)، بل وفرض ميثاق تحاول، من خلاله، إيجاد نسخةٍ جديدة مُن الإسلام، يطلقون عليها مسمّى «إسلام جمهوري»، مدّعية أنّ كلّ الممارسات، خارج هذا الميثاق، هي انعزالية على غرار اللباس (الحجاب أو الخمار)، التفريق بين الجنسين في بعض الأماكن العامة (الرياضة)، بل وصل الأمر إلى طبيعة الأكل المقدّم للتلاميذ في المدارس، ومحتوى المنظومة التربوية التي يجب أن تطعّم بالمضمون الذي يغير، وفق زعمهم، توجهاتٍ ذات خلفية دينية، أساساً، يدّعون أنها السبب في تربية جيلٍ لا يريد اللائكية، يمارس التفريق بين الجنسين، ولا يقدّس القيم الغربية المتمثّلة بالحرّية المطلقة، من دون قيود، خصوصاً على المستوى الشّخصي، وفق ما هو معمولٌ به في الغرب.

تنتقد هذه الفئة الجامعات والمدارس، بل والتيارات السياسية التي كان ديدنها الدّفاع عن المهاجرين والثقافات المضطهدة، حيث فتحت ورشات إعلامية وأخرى على منابر المجلات تقول، من خلالها، إنّ ثمّة تحالفاً بين اليسار والإسلاميين (على سبيل المثال، لا الحصر، اتهامات للسياسي الفرنسي ميلانشون، زعيم فرنسا غير الخاضعة، حزب يساري، أو المثقفين، على غرار الإعلامي والكاتب إدوين بلينال)، لإيجاد بيئةٍ فكريةٍ معاديةٍ للقيم الغربية وللتّاريخ الفرنسي، بل والهوية الغربية، بمعطياتها الدينية والثقافية، والمقصود، سياسياً، منع أية إمكانية للدّفاع عن الفئات الاجتماعية المهمّشة في فرنسا، التي أبانت احتجاجات «السترات الصفراء» أنّها، إن استمرّت، ستكون بمثابة نواةٍ لثوراتٍ طبقيةٍ على غرار التي شهدتها فرنسا في مايو/ أيار 1968 التي ما زالت فرنسا تعاني من آثارها، خصوصاً على المستويات السياسية (أدّت تلك الثورة إلى استقالة الجنرال ديغول) والثقافية (أدّت إلى نشر ثقافة تقبل بالقيم الاندماجية للآخر، خصوصاً المهاجرين، انتهت، في عام 1981، بصعود التّيار اليساري، لأوّل مرّة، إلى سُدّة الرئاسة، ممثّلة بشخص الرّئيس ميتران، زعيم الاشتراكيين الفرنسيين).

يخشى الرّئيس الفرنسي ماكرون، ومن خلفه النخبة الاقتصادية الفرنسية، من فشله في الفوز بعهدة رئاسية ثانية. ولهذا نشهد تركيز مراكز سبر (استطلاع) الآراء والمنابر الإعلامية المعروفة باتجاهاتها اليمينية (أضحت تضمّ، الآن، يساريين ونخبة من تيارات فرنسا المختلفة، سياسياً وثقافياً) المعادية للمهاجرين والدافعة لمراجعة التّاريخ وتصحيح مضمون الهويّة الفرنسية، وفق زعمهم، على احتمال كبير لعودة المشهد السياسي نفسه الذي حضرناه في الدّور الثاني لرئاسيات فرنسا، في 2017، بين زعيمة اليمين المتطرّف، مارين لوبان، ابنة أبيها، مجرم الحرب في الجزائر في أثناء الحرب التحريرية الكبرى (1954 - 1962)، والرّئيس الفرنسي الحالي، ماكرون، ممثّل النّخبة الاقتصادية والمالية الفرنسية (عمل في البنوك الفرنسية، قبل أن يقرّر خوض الحياة السّياسية). وقد لخّص مشهد، على أحد المنابر الإعلامية الفرنسية، ذلك التّركيز على المواجهة السياسية المرتقبة، بين الماكرونية (اتّجاه ماكرون السّياسي الجديد الخليط بين الليبرالية والاشتراكية واليمين المتطرّف) واليمين المتطرّف، جرى بين وزير الدّاخلية، جيرارد دارمانان، ومارين لوبان، اتّهم فيها الوزيرُ الزّعيمة اليمينية بأنّها كانت، وحزبها، متساهلين، مع الإسلاميين، مستشهداً بإغلاقه مؤسّسات إسلامية، مساجد وجمعيات، بل وتجاوز قرارات الدّولة، في ذلك، القانون الذي لا يتحدّث عن غلق مؤسّسات في حال حصول تجاوزات إلا بقرارات المحكمة، وليس بقرارات إدارية صادرة عن وزارة الدّاخلية، حتى قبل إقرار قانون الانعزالية الاسلامية، المعروض على البرلمان للمناقشة.

> دعوة إلى اعتبار أنّ انتقاد ماضي فرنسا الكولونيالي هو عين المساس بالرسالة الحضارية لفرنسا
>
> يخشى ماكرون، ومن خلفه النخبة الاقتصادية الفرنسية، من فشله في الفوز بعهدة رئاسية ثانية
>
> وزير الداخلية، جيرارد دارمانان، اتّهم مارين لوبان بأنّها كانت، وحزبها، متساهلين مع الإسلاميين

لا نكون منصفين لهذا الاتّجاه، بمفهوم المخالفة، إذا لم نعرّج على مثال واضح للسياسة الفرنسية في مراجعة التّاريخ وتصحيح خطّ الهوية الموجود في خطر، وفق زعم تلك الفئة، وهو مثال تقرير بنجامين ستورا عن الذّاكرة التّاريخية المشتركة بين فرنسا والجزائر للفترة الاستيطانية (132 سنة)، حيث سطّر كلاماً يترجم فهماً جديداً للتاريخ، بل يعيد إلى الذّاكرة قانون تمجيد الاستعمار الذي حاول الرئيس الفرنسي الراحل، شيراك، إقراره في عام 2005، وكأن فرنسا تقول للعالم إنّ الدّراسات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية يجب أن تتوجّه نحو التّمجيد للاستعمار، وليس نحو الاعتراف، الاعتذار والتّعويض، كما ينادي بذلك اليسار الأصيل، قبل أن ينضم إلى المعركة الفاصلة في تصحيح التاريخ ومراجعة مضمون الهويّة الفرنسية.

ختاماً، لتأكيد ما تحدّثت السطور أعلاه عنه، نحيل القرّاء على غلاف مجلّة معروفة بميلها إلى هذا الخطّ/ التوجّه السّياسي والثّقافي، والتّي أشارت إلى ميول سياسية لخوض رئاسيات 2022 لأحد أبرز وجوه هذا التيار، إعلامياً، وهو الكاتب إيريك زمور، المتّهم في عدة قضايا بإثارة العداء ضد الأجانب، والمعروف بكرهه الشديد للمهاجرين للمغاربيين. هل تلك إشارة غامضة، أم أنّ السّير الحثيث نحو رئاسيات فرنسا، في العام المقبل، سيحمل لنا مفاجآت تؤكّد ما تحدّثنا عنه؟ لننتظر ونرَ.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

إيران والسعودية... ترويض صراع فوضوي

عثمان أمكور

يُعدُّ كتاب أستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، إبراهيم فريحات، «إيران والسعودية... ترويض صراع فوضوي (Iran and Saudi Arabia Taming a Chaotic Conflict)»، الصادر عن دار نشر جامعة إدنبرة في بريطانيا (2020)، أحد أهم الكتب في باب العلاقات السعودية الإيرانية. وقد خاض فريحات غمار هذا الموضوع الشائك، وهو يدركُ، حسب تعبيره، بأن «حل النزاع بين إيران والسعودية كفيلٌ بإنهاء نصف النزاعات في الشرق الأوسط». وقناعته هذه بالضبط ما دفعته إلى دخول هذا الملف الشائك، من أجل أن يُعمق البحث والمُدارسة والنظر، إلا أن ما ميّز الكتاب أنه يستدعي منهج الصراع وحل النزاعات، من أجل أن يفكك المشهد المعقد الذي تعرفه منطقة الخليج العربي، حيث تميل جل الدراسات الموجودة في الساحة الأكاديمية، عربياً وغربيا، إلى أن تكون من منظور دراسات المنطقة، وليس من خلال دراسات قائمة على حل النزاع، وهذا ما يعتمده الكتاب الذي يحاول، في هذا الصدد، أولاً، اعتماد منهج لحل النزاع، من أجل تقييم كيف يمكن إدارة حله بشكل فعال، بدلاً من مجرّد دراسة الإجراءات التي يقوم بها البلدان حالياً. ويحاول الكتاب، أيضاً، الإلمام بالمناقشة الأكاديمية التي أُنتجت بشأن ما يمكن أن تفعله كل حكومة لحل الصراع بين إيران والسعودية، ويتخذ نهجاً يسعى المؤلف فيه إلى الإقرار بحجية أن بناء السلام الفعال يحتاج إلى أن يتم تطبيقه على مستويين، حكومي وشعبي، وهو أمر كفيل بإقامة جدلية بين الرسمي والمجتمعي، لينبثق السلام من أرضية صلبة.

كذلك يتخذ الكتاب نهجاً متعدّد التخصصات، من خلال الجمع بين دراسات المنطقة وحل النزاعات ودراسات السلام، لتقديم فهم مُتماسك لدوافع الصراع، وكيف يمكن حله بشكل فعال. مع وضع هذه الأهداف الثلاثة في الاعتبار، يمكن القول إن الفكرة الرئيسية للكتاب نظرياً أن النزاع بين إيران والمملكة قابل للحل، ولكن يجب إدارته بشكل صحيح أولاً، فالنزاعات التي تتم إدارتها وتنظيمها بشكل أفضل هي المؤهلة دائماً لحلها.

يستهل الكاتب كتابه بإدراك قائم على أن الصراع الإيراني السعودي يعتبر فوضوياً صفرياً، مثقلاً بشكل كبير بعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين. وفي ظل هذه الظروف، تُمسي مسألة حل النزاع أمراً صعب المنال. ومن هنا، تأتي أهمية بناء «استراتيجية إدارة الصراع» حسب تعبير فريحات الذي يدركُ أن هناك اختلافاً كبيراً داخل المجتمع الأكاديمي بشأن الدوافع الأساسية لهذا الصراع والتنافس الإيراني السعودي الذي ترجع جذوره إلى عقود، والذي وصل إلى مستوى عالٍ من التصعيد. ولكن فريحات يرى أن لجذورِ هذا الصراع امتدادات عديدة، أبرزها الطائفية والأمن، وكذلك التنافس على القيادة الإقليمية، بالإضافة إلى البعد القومي والتحدّيات الجيوسياسية، فكلها عوامل تساهم في تأجيج الصراع.

ولأن التنافس الحالي بين إيران والمملكة هو نتيجة تاريخ طويل من العلاقات المتوترة على مدى أربعة عقود، على الرغم من محاولة الطرفين الاستثمار في بناء جهود صنع سلام وإدارة الصراع بينهما. وهذا التراكم التاريخي هو ما جعل الكاتب يبدأ بفصل عن البُعد التاريخي للصراع الجامع بين الدولتين، هذا البعدُ يعرفُ جدلاً في نقاط عديدة، أحدها تحديد نقطة انطلاق التنافس الإيراني السعودي؛ فهناك من يرى أن الثورة الإسلامية التي كانت عام 1979 هي نقطة انطلاق هذا الصراع، فيما يرى آخرون أن جذور الخلاف أقدم تاريخياً، وتعود إلى تاريخ القوميات العربية والفارسية، وكذلك الطائفية الشيعية السنية.

ويميل إبراهيم فريحات إلى أن الثورة الإسلامية عام 1979، والغزو الأميركي للعراق عام 2003، هما المحرّكان للمسار التاريخي لصراع بين الدولتين؛ فعلى الرغم من أهمية العاملين، القومي والطائفي، فإن الصراع لم يعرف تطوراتٍ حقيقية، إلا بعد الحدثين السالف ذكرهما؛ فهما وفّرا الآليات الدافعة التي ساهمت في بدء الصراع واستدامته على مدى العقود القليلة الماضية.

كذلك يقدّم فريحات أدوات مهمة لإدارة الصراع، إحداها إنشاء لجان التنسيق أو اجتماعات الخبراء بين الدولتين، وهو حل يمكّن من تهدئة التوتر بينهما، فهذه اللجان، بحكم أنها ليست مكبّلة بالمعيقات الرسمية، تستطيع فتح خطوط اتصال، وتخفيف المخاوف السعودية، وتخفيف التعنت الإيراني، وتعزيز المحادثات القائمة على منطق «رابح/ رابح» لمعالجة الأسباب والظروف الكامنة التي تغذّي الصراع.

ومما يحسب للكتاب أنه قدّم حلولاً عملية لتجاوز النزاع الحاصل بين السعودية وإيران، ومما قدّمه وأكده فيما بعد الواقع هو ضرورة وجود وسطاء مهمين يحظون بتقدير من الطرفين، يقومون بتجسير الهوة بينهما. ويرى فريحات، في كتابه القيم، أنه يمكن لباكستان وتركيا لعبُ هذا الدور المحوري؛ وذلك لما تلعبانه من أدوار مهمة في غرب آسيا، وهو ما يمكنه أن يحول هذا الصراع إلى فرصةٍ لإعادة تصور أمن الخليج، ليس باعتباره عبئاً أو امتداداً لقوة عظمى، وإنما باعتباره مشروعاً قائماً على المصلحة المتبادلة بين جميع الأطراف. ذلك أنه على الرغم من اعتماد باكستان تاريخياً على الدعم المالي المهم القادم من العربية السعودية، إلا أنها لا تريد الدخول في صراع مع إيران، وهي دولة حدودية تشترك معها في 909 كيلومترات من الحدود.

من شأن دمج تركيا وباكستان، وخصوصاً الأخيرة، حسب فريحات، أن يحول معادلة الصراع من التنافس إلى منطق جديد، قائم على التعاون، ضامنه مصلحة باكستان الأساسية لتوازن هذا النظام المنشود القائم على السلام بين إيران والسعودية، ما يعني أنها لن تضطر للانحياز إلى إحدى الدولتين، فلا تخسر مكاسبها المالية والأمنية والقومية المحصلة منهما. وهذا الدمج، حسب الكاتب، مناسبة لبناء تحالفات سياسية كفيلة بإنهاء حالة الاستقطاب بين العرب والإيرانيين (وفق المنظور القومي) أو السنة والشيعة (وفق المنظور الديني). ويجد هذا المقترح الفعال الذي قدّمه فريحات، في كتابه، صدىً على أرض الواقع. وتُظهر مقابلة رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، لقناة الجزيرة، دور بلاده المهم في نزع فتيل التوترات بين السعودية وإيران، فالمقابلة أبرزت أن باكستان منعت حدوث تصعيد عسكري في المنطقة، وهو بالضبط ما راهن عليه فريحات في كتابه، إذ تدرك باكستان أن المواجهة العسكرية بين القوتين الإقليميتين هي أسوأ سيناريو محتمل للشرق الأوسط، كما يؤكّد أن جهود إسلام أباد في الوساطة قائمة، على الرغم من بطئها. ومنه، فإن أطروحة فريحات في توسيع دور باكستان وسيطاً استراتيجياً اقتراح عملي جيد، لو تمت إدارته بالشكل الذي يجب.

> يقدّم إبراهيم فريحات أدوات مهمة لإدارة الصراع، إحداها إنشاء لجان التنسيق أو اجتماعات الخبراء بين السعودية وإيران
>
> بناء السلام الفعال يحتاج إلى أن يتم تطبيقه على مستويين، حكومي وشعبي
>
> التنافس الحالي بين إيران والمملكة نتيجة تاريخ طويل من العلاقات المتوترة على مدى أربعة عقود

ولكن على الرغم مما جاء به هذا الكتاب القيم من حلول مقترحة، وإجابات مهمة لهذه المعضلة الجيوسياسية، إلا أن الأسئلة النقدية ما زالت تُعربُ عن نفسها وهي تتفاعل مع الموضوع. وسأكتفي في هذا الفضاء بأن أشير إلى نقطتين عابرتين مرتبطتين معاً، بمنطق الدولة الحديثة نفسه، الأمر الأول متعلق بنظرية الدولة الحديثة في الواقعية الجديدة، والتي ترى أن وجود قوى صاعدة متنافسة يؤدّي، بشكل حتمي، إلى صراع عسكري، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، فمنطق الدولة الحديثة القائم على الصراع من جهة، والهيمنة من جهة أخرى، يجعل من التدخل العسكري أمراً حتمياً.

والسعودية وايران ليستا استثناء عن هذا الخط الناظم، فجهود السلام هنا لا تعدو أن تكون جهوداً لتبطئ حتمية الصدام. والنقطة الثانية هي ما أشار إليه إبراهيم فريحات في كتابه، «صناعة العدو»، ومنطق طرحه قائم بالأساس على مسألة مرتبطة بوجود عدو يكمل شرعية الدولة، فوجود إيران عدوّاً أمر مهم للسعودية لتثبيت سرديتها. والأمر نفسه حاصل عند إيران. لذلك يصعب القفز على هذه النقطة من أجل بناء السلام، لأن تكلفة السلام بالنسبة لبعض الأنظمة تكون أكثر من تكلفة الحرب والصراع. وفي النهاية، لا أملك إلا أن أثني على هذا المؤلَّف، لأنه كما قال عنه حميد دباشي يستخدم لغة العقل والحكمة، ويعلمنا أن نكون متواضعين وإنسانيين في توقعاتنا.

(كاتب وباحث مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads